

المواكبة الاقتصادية

التأثيرات الاقتصادية للحروب: تجارة الأسلحة واضطرابات أسواق السلع العالمية

الموضوع

تترك الحروب والتوترات الجيوسياسية تأثيرات عميقة وبعيدة المدى على الاقتصادات العالمية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال اتجاهات تجارة الأسلحة والأسعار في أسواق السلع. علماً أن أسواق السلع الأساسية تُعدُّ من أكثر القطاعات تأثراً بالتغيرات العالمية، كونها ترتبط بشكل مباشر بعجلة الاقتصاد، وقرارات السياسة، وتحديات البيئة. في السنوات الأخيرة، برز العديد من القيود الجديدة التي أثرت بشكل كبير على هذه الأسواق، بدءاً من الصدمات التي فرضتها جائحة كوفيد-19 وتراجع النمو بالتزامن مع التوسع المالي في الاقتصادات الكبرى، وصولاً إلى النزاعات الجيوسياسية كالحرب الروسية الأوكرانية، والعدوان الصهيوني على غزة ولبنان، والتوترات في الشرق الأوسط من اليمن إلى تركيا، مروراً بالأحداث المناخية المتطرفة التي أثرت على الإنتاج الزراعي والصناعي.

وفي الوقت الذي تلجأ فيه الدول إلى تعزيز قدراتها العسكرية كردّ فعل على تصاعد التهديدات، يزداد الطلب على الأسلحة بشكل كبير، مما يعيد تشكيل ديناميكيات التجارة الدولية في هذا القطاع. من جهة أخرى، تؤدي النزاعات إلى تعطيل سلاسل الإمداد العالمية، ورفع تكلفة السلع الأساسية مثل الطاقة، والمعادن، والمنتجات الزراعية. وقد برزت الحرب الروسية الأوكرانية كمثال واضح على هذا الترابط؛ حيث أدت إلى ارتفاع غير مسبوق في واردات الأسلحة إلى أوروبا، بينما تسببت باضطرابات كبيرة في أسواق الطاقة والغذاء العالمية. كذلك الوضع في الشرق الأوسط، حيث ينعكس التصعيد العسكري المستمر والعدوان الصهيوني-الغربي على كل من غزة ولبنان وسوريا واليمن في زيادة التوترات الإقليمية، مما يؤدي إلى تأثيرات مباشرة على أسعار النفط والسلع الزراعية من جهة، وواردات الأسلحة لدول الخليج والكيان الصهيوني من جهة أخرى.

في هذا السياق، أصدر البنك الدولي تقريراً¹ شاملاً يسلط الضوء على أهم التطورات الراهنة والمخاطر المتوقعة التي تواجه أسواق السلع الأساسية. يتناول التقرير ديناميكيات أسعار الطاقة والمعادن والسلع الزراعية، إلى جانب تحليل دورات التزامن في الأسعار التي شهدتها العالم خلال العقود الخمسة الماضية. كما يُبرز التقرير التداعيات الاقتصادية لهذه التقلبات على التضخم العالمي والأمن الغذائي والنشاط الصناعي، مع تقديم توقعات مستقبلية مدعومة بتحليلات عميقة للعرض والطلب. ويعكس هذا التقرير أهمية فهم العوامل المؤثرة على أسواق السلع، ليس لمراقبة تطوراتها فقط وإنما من أجل التخطيط، بل أيضاً للتخطيط لمواجهة المخاطر المتزايدة وضمان استقرار الأسواق في ظل بيئة عالمية مليئة بالتحديات.

على الجانب الآخر، يقدم تقرير اتجاهات تجارة الأسلحة الدولية 2023² الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI) نظرة تحليلية شاملة لاتجاهات تجارة الأسلحة الدولية خلال الفترة بين 2019 و2023، مستنداً إلى بيانات

* المواكبة الاقتصادية: تُعنى برصد أهم ما صدر من دراسات وبرامج وتقارير وتشريعات اقتصادية.

¹ توقعات أسواق السلع الأساسية، البنك الدولي تشرين الثاني 2024. <https://hdl.handle.net/10986/42219>

² اتجاهات تجارة الأسلحة الدولية 2023. SIPRI | [Trends in International Arms Transfers, 2023](https://www.sipri.org/publications/2023/Trends-in-International-Arms-Transfers-2023)

حديثاً ومفصلة من قاعدة بيانات معهد ستوكهولم الدولي. ويتناول التقرير الاتجاهات العالمية في صادرات وواردات الأسلحة الرئيسية، مع تسليط الضوء على أبرز المصدّرين والمستوردين. كما يعرض التغيرات البارزة في حجم الصفقات واتجاهاتها الجغرافية حيث شهدت هذه الفترة انخفاضاً طفيفاً في حجم التجارة العالمية للأسلحة بنسبة 3.3% مقارنة بالفترة السابقة (2014-2018). ومع ذلك، فقد ارتفعت واردات الأسلحة بشكل كبير في مناطق معينة، مثل أوروبا التي شهدت زيادة بنسبة 94%، مدفوعة بالحرب في أوكرانيا. على الجانب الآخر، بقيت آسيا والشرق الأوسط في مقدمة المستوردين من حيث الحجم، بينما حافظت الولايات المتحدة وفرنسا على مكانتهما كأكبر المصدّرين العالميين.

يتناول هذه التقرير العلاقة بين التوترات الدولية من جهة، وتجارة الأسلحة وأسواق السلع الأساسية من جهة أخرى. ومن خلال دمج رؤى تقارير آفاق أسواق السلع 2024 واتجاهات تجارة الأسلحة الدولية 2023، سيتم تسليط الضوء على كيفية تفاعل أسواق السلع الأساسية وتقلّبها بالتزامن مع صفقات بيع وشراء الأسلحة من الدول المصدّرة والدول المتنازعة، والتأثيرات الاقتصادية المترتبة على ذلك. وسنناقش بالتفصيل كيف تؤدي الحروب إلى إعادة تشكيل أنماط التجارة العالمية، وزيادة التضخم، وتهديد الأمن الغذائي، وتأثير ذلك على الاقتصاد العالمي ككل.

أولاً تجارة الأسلحة كمؤشر للحروب والتوترات الجيوسياسية

يسلّط تقرير تجارة الأسلحة الدولية الضوء على زيادة كبيرة في واردات الأسلحة من قبل الدول المنخرطة مباشرة في الحروب والنزاعات أو الواقعة في مناطق غير مستقرة جيوسائياً. على سبيل المثال، ارتفعت واردات أوكرانيا من الأسلحة بشكل هائل بنسبة تزيد على 800% في عام 2022، ويرجع ذلك أساساً إلى الحرب المستمرة مع روسيا، مما جعلها واحدة من أكبر المتلقّين للمساعدات العسكرية عالمياً. وبالمثل، زادت دول الشرق الأوسط من مشترياتها الدفاعية مثل السعودية بنسبة 23% وقطر بنسبة 17%، مما يعكس التوترات الإقليمية المتصاعدة.

ولا تحدث هذه الزيادة في تجارة الأسلحة بمعزل عن غيرها، فهي تفاقم النزاعات وتؤدي إلى مزيد من التسلح والحشد العسكري. تؤثر هذه التطورات على الأولويات الاقتصادية، حيث يتحوّل الإنفاق العام من القطاعات الموجهة نحو التنمية مثل الزراعة أو البنية التحتية إلى الجيش والدفاع، مما يخلق تأثيرات كبيرة على أسواق السلع العالمية، خاصة في الدول التي تُعتبر منبع السلع الأساسية أو تعدّ من المساهمين الأساسيين في توريدها، أو بالحد الأدنى تُعتبر أراضيها ممراً ضرورياً وحيوياً لحركة البضائع في التجارة العالمية. لذلك يمكن اعتبار بيانات تجارة الأسلحة الدولية أداة مهمة لفهم الديناميكيات الجيوسياسية وتأثيراتها على النزاعات الإقليمية من جهة وحركة الأسعار في الأسواق العالمية من جهة أخرى. ويُمكن استخدام هذه البيانات لتحديد التوترات الجيوسياسية والحروب وزيادة النزاعات من خلال الاستدلال عليها من عدة جوانب رئيسية، بما في ذلك:

1. التوزيع الجغرافي لواردات الأسلحة ومصادرها:

تشير البيانات إلى المناطق التي تشهد زيادة كبيرة في واردات الأسلحة، مما يعكس تصاعد التوترات الإقليمية. على سبيل المثال:

- ارتفعت واردات الأسلحة في أوروبا بنسبة 94% خلال الفترة 2019-2023 مقارنة بالفترة 2014-2018، حيث استحوذت أوكرانيا وحدها على 23% من إجمالي واردات الأسلحة الأوروبية.

- استحوذت آسيا وأوقيانوسيا على 37٪ من إجمالي واردات الأسلحة العالمية في الفترة 2019-2023، مما يعكس التوترات المتزايدة في المنطقة.

2. تحديد مناطق النزاعات والحروب النشطة:

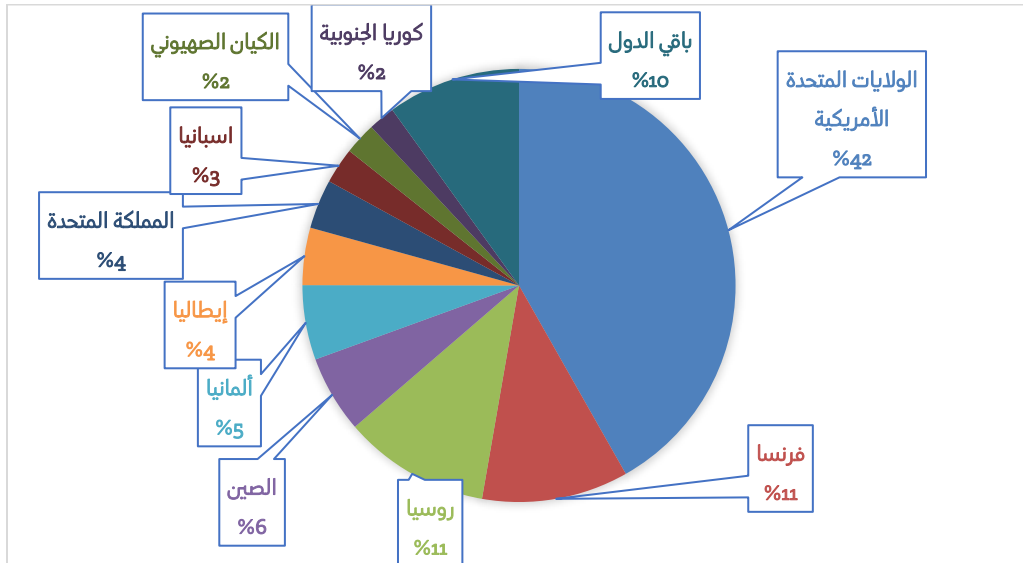
يمكن تتبع تدفقات الأسلحة إلى الدول التي تشهد نزاعات مسلحة لتحديد الأطراف المشاركة والأنماط التي تؤدي إلى تصعيد الحروب.

- كانت أوكرانيا رابع أكبر مستورد للأسلحة عالمياً في الفترة 2019-2023، حيث تلقت إمدادات أسلحة من أكثر من 30 دولة لدعمها في مواجهة روسيا.
- السعودية وقطر، من بين أكبر المستوردين عالمياً، حصلتا على 8.4٪ و7.6٪ من إجمالي الواردات العالمية على التوالي.

3. تقييم العلاقات الدولية وتأثيراتها الاقتصادية:

تُظهر بيانات تصدير واستيراد الأسلحة التحالفات السياسية والعسكرية بين الدول، مما يساعد في التنبؤ بتداعيات هذه العلاقات على الأسواق العالمية. وقد تصدرت الولايات المتحدة قائمة المصدرين بنسبة 42٪ من إجمالي الصادرات العالمية للأسلحة في الفترة 2019-2023، وزادت صادراتها إلى أوروبا بنسبة 200٪ خلال الفترة نفسها. وتظل الولايات المتحدة وروسيا والصين أكبر مصدري الأسلحة، حيث تمثل مجتمعة أكثر من 70٪ من صادرات الأسلحة العالمية. تعكس هذه الاتجاهات اعتبارات اقتصادية واستراتيجية جيوسياسية تهدف إلى التأثير على النزاعات والتحالفات العالمية.

رسم بياني رقم 1: الحصة العالمية من صادرات الأسلحة الرئيسية لأكثر 10 مصدرين 2019-2023



المصدر: قاعدة بيانات تجارة الأسلحة لمعهد SIPRI، آذار/مارس 2024

4. التأثير على الاستقرار الإقليمي:

غالبًا ما تؤدي تجارة الأسلحة إلى مناطق مثل الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية إلى تصاعد التوترات، مما يزيد من احتمال النزاعات المطوّلة. على سبيل المثال، أدى تدفق الأسلحة المتقدمة إلى أوكرانيا إلى تعزيز قدراتها الدفاعية، ولكنه أيضاً كثف النزاع مع روسيا، مما أدى إلى عواقب اقتصادية وإنسانية بعيدة المدى. كذلك الحال بالنسبة إلى الدعم الأميركي اللامحدود من الأسلحة للكيان الصهيوني، الذي ساهم في استمرار حرب الإبادة في غزة والاعتداء على الأراضي اللبنانية.

جدول رقم 1: أكبر 10 مصدّرين للأسلحة الرئيسية والمتلقّين الرئيسيين لها، 2019-2023

		النسبة المئوية		حصة الصادرات العالمية		للتغيير من 2014-		2018 إلى 2019-		2023	
		المستفيدون الرئيسيون وحصتهم من إجمالي صادرات المصدرين (%)		من الأسلحة (%)							
الدولة المصدّرة للأسلحة	2019-2023	2014-2018	بالدرجة الأولى	بالدرجة الثانية	بالدرجة الثالثة						
الولايات المتحدة الأمريكية	42	34	المملكة العربية السعودية	15	اليابان	9.5	قطر	8.2			
فرنسا	11	7.2	الهند	29	قطر	17	مصر	6.4			
روسيا	11	21	الهند	34	الصين	21	مصر	7.5			
الصين	5.8	5.9	باكستان	61	بنغلادش	11	تايلاند	6			
ألمانيا	5.6	6.3	مصر	20	أوكرانيا	12	الكيان الصهيوني	12			
إيطاليا	4.3	2.2	قطر	20	مصر	21	الكويت	13			
المملكة المتحدة	3.7	4.1	قطر	27	الولايات المتحدة الأمريكية	20	أوكرانيا	8.5			
إسبانيا	2.7	2.7	المملكة العربية السعودية	23	أستراليا	20	تركيا	18			
الكيان الصهيوني	2.4	3.1	الهند	21	الفلبين	12	الولايات المتحدة الأمريكية	8.7			

المصدر: قاعدة بيانات تجارة الأسلحة لمعهد SIPRI، آذار/مارس 2024

5. التأثير على الاستثمارات والبنية التحتية:

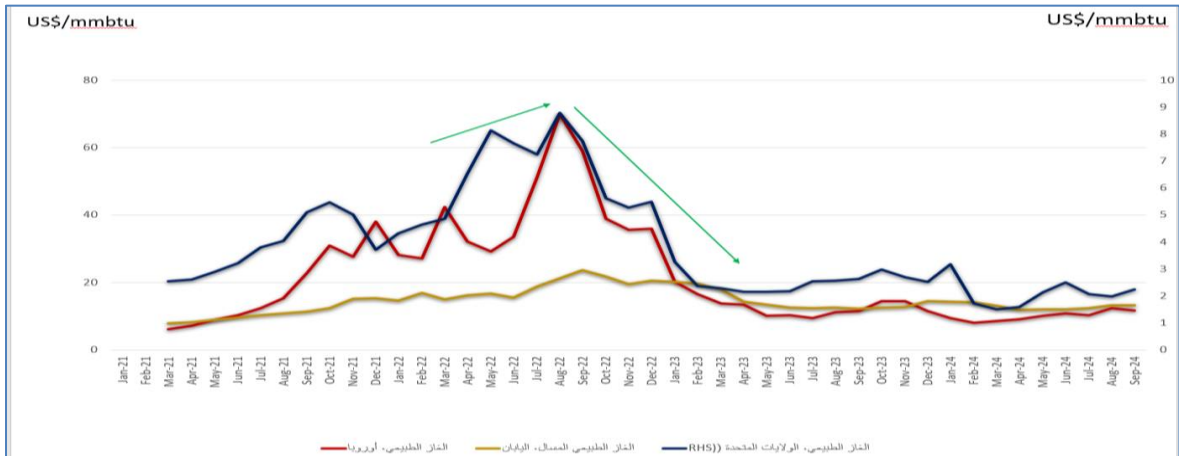
تؤدّي النزاعات المسلحة وزيادة تجارة الأسلحة إلى إعادة توجيه الاستثمارات من مشاريع التنمية والصحة والغذاء والبنية التحتية إلى الإنفاق العسكري. على سبيل المثال، تستثمر دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية بشكل متزايد في استيراد الأسلحة لتعزيز قدراتها الدفاعية، مما قد يؤثر على أولويات التنمية الوطنية. إن تحويل الإنفاق العام نحو التسلح على حساب مشاريع التنمية والبنية التحتية يؤدي إلى آثار طويلة الأمد على الاقتصادات المحلية والعالمية. فمن جهة، تستثمر الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بشكل مكثف في استيراد وتصنيع الأسلحة، مما يعزز صناعاتها الدفاعية لكنه يقلل من الأولويات التنموية. ومن جهة أخرى، تُجبر الدول الأقل استقرارًا على توجيه مواردها المحدودة نحو الدفاع، مما يساهم في تقويض إمكانياتها للتعافي الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. بذلك، تتسبب هذه السياسات في تعطيل الأسواق، وتفاقم التضخم، خاصة في المناطق الأكثر ضعفًا مثل الشرق الأوسط وإفريقيا، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة من النزاعات والاضطرابات الاقتصادية.

6. التأثير على أسعار السلع الأساسية:

تؤثر الحروب والاضطرابات على إمدادات السلع الأساسية، مثل النفط والغاز والحبوب والمعادن الثمينة. وكنتيجة لذلك تؤدي الحروب إلى تعطيل تدفقات السلع وزيادة تقلبات الأسعار. على سبيل المثال:

- **أسواق الطاقة:** أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى تعطيل إمدادات الطاقة العالمية، مما ساهم في زيادة بنسبة 448% في أسعار الغاز الطبيعي الأوروبي في العام الذي سبق آذار 2022 (رسم بياني رقم 2). بلغ متوسط سعر خام برنت 80 دولارًا للبرميل في عام 2024، لكنه تجاوز 90 دولارًا خلال فترات التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في الشرق الأوسط منذ بداية العدوان الصهيوني على لبنان واستمراره على غزة.
- **السلع الزراعية:** تعرّضت أوكرانيا، التي تُعدّ تاريخيًا من أكبر مصدّري الحبوب مثل القمح والذرة، لاضطرابات شديدة في صادراتها الزراعية بسبب الحرب. وقد أدى ذلك إلى نقص عالمي وزيادة في أسعار هذه السلع الغذائية الأساسية.
- **المعادن والموارد المعدنية:** ارتفعت أسعار الذهب بنسبة 27% في عام 2024، حيث لجأ المستثمرون إلى الأصول الآمنة وسط النزاعات في أوكرانيا والشرق الأوسط. وبالمثل، زاد الطلب على الموارد المعدنية الحيوية، مثل النحاس والألمنيوم اللازمة للدفاع والبنية التحتية، بشكل كبير مما رفع الأسعار.

رسم بياني رقم 2: أسعار الغاز الطبيعي



1. نظرة عامة حول حركة أسعار السلع لأساسية

يشكّل احتدام الصراع والتوتر في العالم والشرق الأوسط تحديًا خطراً كبيراً قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة على المدى القريب، مع تأثيرات محتملة على سلع أخرى. ومع ذلك، تشير الديناميكيات طويلة المدى، مثل تباطؤ الطلب العالمي على النفط، خاصة في الصين، وزيادة تنوُّع الإنتاج النفطي، والقدرة الكبيرة على توفير النفط من قبل تحالف أوبك+، إلى وجود احتمالات كبيرة بانخفاض أسعار النفط، خاصة إذا قررت أوبك+ إلغاء تخفيضات الإنتاج الأخيرة. وهناك توقعات متباينة أيضاً فيما يتعلق بطلب السلع الصناعية اعتماداً على النشاط الاقتصادي. فمن ناحية، يمكن للتحفيز الاقتصادي المركّز في الصين والنمو الأعلى من المتوسط في الولايات المتحدة أن يدفع أسعار السلع نحو الأعلى. ومن ناحية أخرى، يمكن للنشاط الصناعي العالمي الأضعف من المتوقع أن يؤدي إلى خفض الأسعار.

➤ حالة أسواق السلع

تميّزت أوائل العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين بحدوث صدمات عالمية كبيرة، مثل الركود الذي تسببت به جائحة كوفيد-19 والانتعاش اللاحق، والارتفاع الحاد في التضخم، والحرب الروسية الأوكرانية، والعدوان الصهيوني على غزة، مصحوبة بتقلبات شديدة في أسعار السلع. وعلى مدار العام الماضي، بدأت الآثار الاقتصادية لهذه الصدمات الكبيرة تتراجع، مع استقرار النمو الاقتصادي العالمي واقترب التضخم من أهدافه.

في أسواق الطاقة، كانت الحروب عاملاً حاسماً في تحركات الأسعار على المدى القصير. حيث استجابت أسواق النفط للاضطرابات الجيوسياسية وتجاوزت الأسعار 90 دولاراً للبرميل في تشرين الأول 2023 ونيسان 2024. ومع ذلك، عادةً ما تنخفض الأسعار مرة أخرى لاحقاً بسبب عوامل طويلة الأجل مثل انخفاض استهلاك النفط عالمياً، وزيادة التنوع في الإنتاج، ووجود طاقة إنتاجية فائضة لدى أوبك+ تعادل أكثر من 7٪ من الإنتاج العالمي.

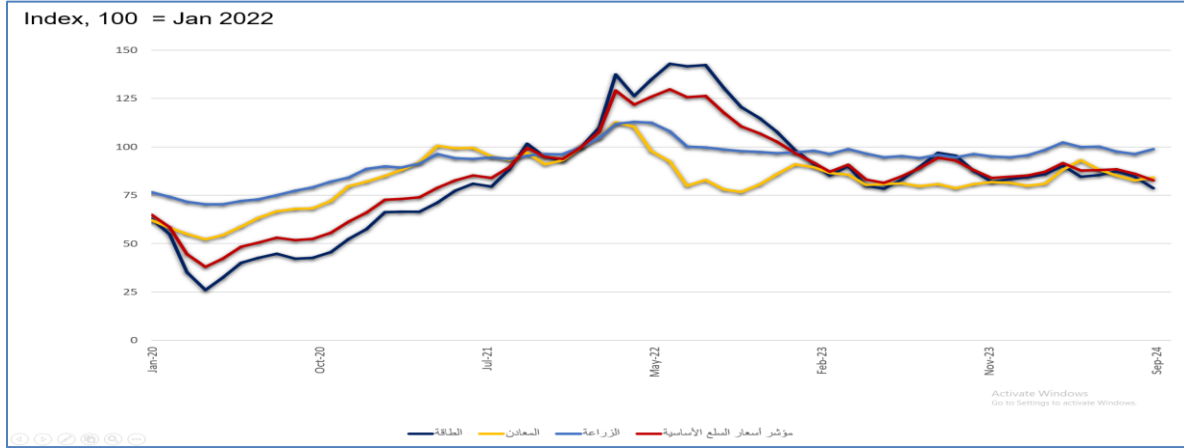
من المتوقع أن تنخفض أسعار السلع بنسبة 5٪ في عام 2025 و2٪ في عام 2026، بعد انخفاضها بنسبة 3٪ في عام 2024. سيؤدي هذا الانخفاض إلى وصول الأسعار الإجمالية للسلع إلى أدنى مستوياتها منذ عام 2020. وتُعزى هذه التراجعات بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار النفط، ولكنها تتأثر بارتفاع أسعار الغاز الطبيعي والتوقعات المستقرة للمعادن والمواد الزراعية كالأسمدة، حيث بلغ متوسط سعر خام برنت 80 دولاراً للبرميل في عام 2024، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 73 دولاراً في عام 2025 و72 دولاراً في عام 2026. وبالتالي، فإن الانخفاض في أسعار النفط السنوية الذي بدأ عام 2021 من المتوقع أن يستمر حتى عام 2026، ليستقر بعدها قليلاً فوق مستويات عام 2021.

في أسواق المعادن، ارتفعت الأسعار في أيلول الماضي بعد الإعلان عن إجراءات تحفيزية اقتصادية في الصين، لكنها فقدت زخمها في تشرين الأول بسبب الغموض حول مدى الدعم المتوقع. وعلى الرغم من ذلك، ظلت أسعار المعادن الأساسية مثل الألمنيوم والنحاس ثابتة بسبب الطلب المستمر المرتبط بالانتقال نحو الطاقة النظيفة.

أما في الأسواق الزراعية، فقد انخفضت أسعار العديد من المحاصيل الأساسية مثل الذرة وفول الصويا والقمح هذا العام نتيجة للمحاصيل الجيدة والظروف المناخية المواتية. لكن الصدمات المتعلقة بالطقس والأمراض وقيود التجارة

أدت إلى ارتفاع أسعار بعض السلع مثل الكاكاو والقهوة والأرز إلى مستويات قياسية، مما يبرز المخاطر المرتبطة بالتغير المناخي والقيود التجارية.

رسم بياني رقم 3: الأرقام القياسية لأسعار السلع الأساسية، شهرياً



الجدول رقم 2: توقعات البنك الدولي بشأن أسعار السلع الأساسية

الاختلافات في المستويات من توقعات نيسان 2024		النسبة المئوية للتغير عن العام السابق								
2025f	2024f	2026	2025f	2024f	2026f	2025f	2024f	2023	2022	
-2.6	-1.0	-1.7	-5.1	-3.4	97.3	99.0	104.3	108.0	142.5	المجموع
-5.5	-3.2	-2.1	-6.2	-5.8	92.5	94.5	100.8	106.9	152.6	الطاقة
3.3	3.7	-1.2	-3.1	1.3	106.9	108.2	111.6	110.2	122.1	غير الطاقة
3.6	3.8	-0.5	-4.2	2.1	107.9	108.4	113.2	110.9	119.3	السلع الزراعية
39.2	38.8	-2.7	-9.2	58.4	150.8	155.0	170.7	107.8	106.3	المشروبات
-3.7	-3.7	-0.4	-4.0	-8.5	109.8	110.2	114.8	125.4	138.1	الأطعمة
-3.7	-4.9	0.7	-3.9	-11.4	102.0	101.2	105.3	118.9	145.2	الزيوت والوجبات
-6.0	-5.1	0.2	-4.6	-15.2	107.9	107.6	112.9	133.0	150.4	الحبوب
-1.8	-0.7	-2.0	-3.7	1.5	121.9	124.4	129.1	127.2	117.7	أطعمة أخرى
3.3	4.3	1.2	0.4	3.9	81.4	80.4	80.1	77.1	80.3	المواد الأولية
1.8	1.9	1.6	2.1	1.3	83.2	81.9	80.2	79.1	80.1	الخشب
4.9	7.0	0.7	-1.5	6.9	79.4	78.9	80.1	74.9	80.5	المواد الأولية الأخرى
2.3	-3.3	1.6	-1.4	-23.9	117.1	115.2	116.9	153.5	235.7	الأسمدة
2.7	4.3	-2.9	-0.9	3.6	103.7	106.8	107.7	104.0	115.0	المعادن والأملاح
5.0	5.7	-2.6	0.8	6.1	113.5	116.5	115.6	109.0	122.4	المعادن الأساسية
21.2	18.7	-2.1	0.2	20.5	174.3	178.0	177.6	147.3	136.8	المعادن الثمينة

2. المخاطر الناتجة عن حركة أسعار السلع الأساسية

➤ المخاطر التصاعدية

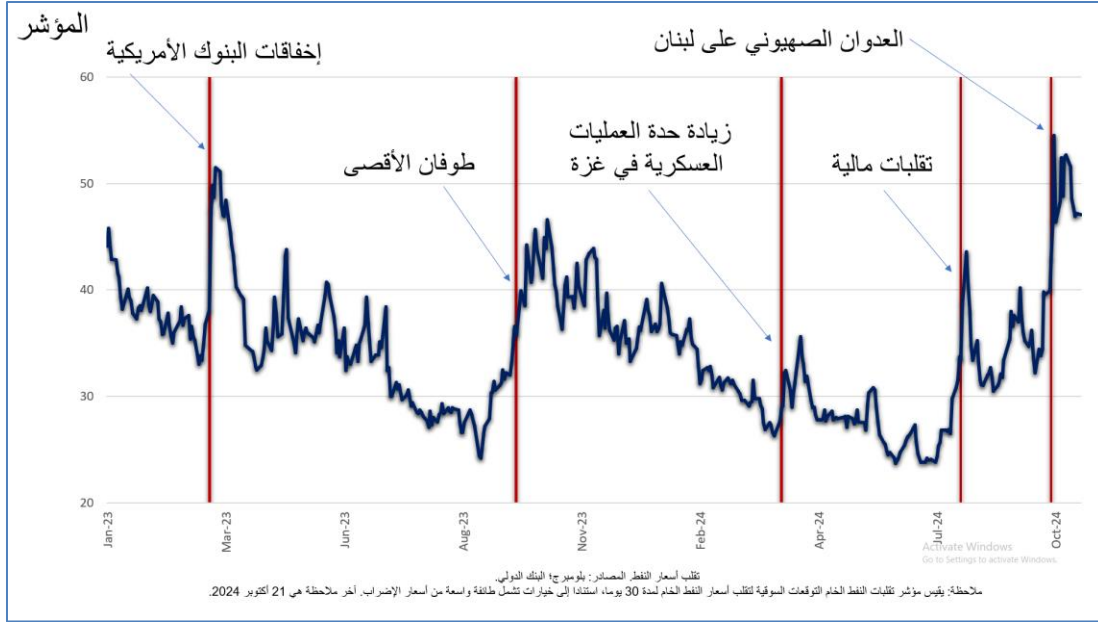
أظهرت الزيادة السريعة في أسعار النفط أثناء العدوان الصهيوني على كل من غزة ولبنان وسوريا واليمن، أن الحروب والنزاعات لا تزال تمثل خطرًا كبيرًا على أسواق السلع. وإذا أدى تصاعد الصراعات إلى إلحاق أضرار بالبنية التحتية للنفط والغاز لدى كبار المنتجين فقد ترتفع أسعار الطاقة بشكل حاد.

1. **التوترات الجيوسياسية:** لتقدير التأثير المحتمل لانخفاض المعروض العالمي من النفط بسبب صدمة جيوسياسية، قام البنك الدولي بتقييم سيناريو يتمثل في انخفاض الإمدادات بمقدار **مليون برميل يوميًا**. هذا النقص، الذي يعادل حوالي 2% من الإنتاج العالمي، يمكن مقارنته بانخفاضات تاريخية كما حصل في حرب العراق في عام 2003 والحرب الأهلية الليبية في عام 2011. في هذا السيناريو، قد يصل سعر خام برنت إلى ذروته عند حوالي **92 دولارًا للبرميل**، مشابهًا للذروة الشهرية العام الماضي. ومع ذلك، يستجيب المنتجون الآخرون غير المتأثرين بزيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض تدريجي للأسعار خلال عام 2025، مع بقائها أعلى من مستويات ما قبل التصعيد.

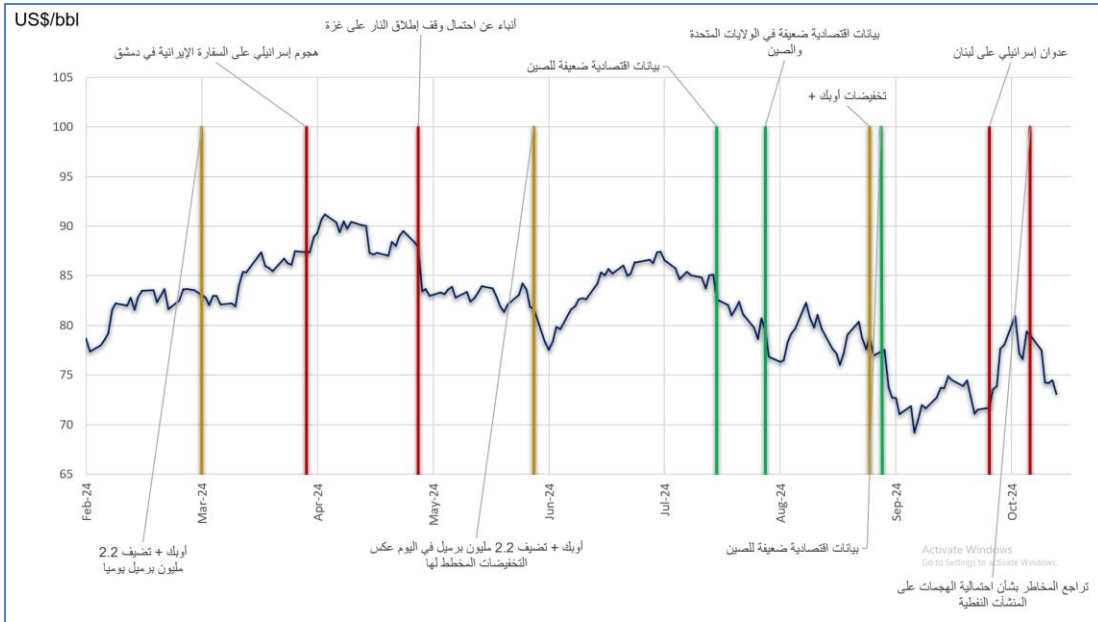
2. **نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي:** من المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي العالمي ثابتًا في 2025-2026. ومع ذلك، قد يتجاوز النمو التوقعات في الصين والولايات المتحدة، مما يعزز الطلب على السلع بشكل كبير. على سبيل المثال، إذا كثفت الصين الجهود التحفيزية في الصناعة فقد ترتفع أسعار السلع الصناعية بشكل ملحوظ. لأنه تاريخيًا، يعتبر النمو الاقتصادي في الصين أحد المحركات الرئيسية لأسواق السلع، حيث يترافق النمو المرتفع مع زيادات كبيرة في الأسعار.

3. **الأحداث المناخية القاسية:** شهدت الأشهر الاثنا عشر الماضية تجاوز درجة الحرارة العالمية المتوسطة مستويات ما قبل الثورة الصناعية بأكثر من 1.5 درجة مئوية، ما يزيد من خطر الاضطرابات في الإمدادات نتيجة الأحداث المناخية القاسية. لأن المناخ يؤثر على الأسواق الزراعية تحديدًا، إذ قد تؤدي موجات الحر إلى تقليل المحاصيل من خلال زيادة الضغط المائي، وتفاقم مشاكل الآفات والأمراض، وتقليل إنتاجية العمال. وهذه التأثيرات قد تؤدي إلى انخفاض إمدادات السلع الأساسية في الأسواق المتأثرة، مما يدفع الأسعار إلى ما فوق مستوياتها المتوقعة. كما أن للطقس تأثيرًا على قطاع الطاقة، إذ قد تؤدي موجات الحر الطويلة والمتكررة إلى انخفاض إنتاج الطاقة الكهرومائية وزيادة الطلب على تكييف الهواء. وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة استهلاك الغاز الطبيعي والفحم على المستوى المتوقع، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار أيضًا.

رسم بياني رقم 4: تقلبات أسعار النفط 2023-2024



رسم بياني رقم 5: أسعار النفط والأحداث الرئيسية خلال عام 2024



➤ المخاطر التنافسية

تؤدي المخاطر التنافسية للنشاط الصناعي العالمي الى انخفاض كبير في الطلب على السلع الأساسية، وبالتالي تراجع الأسعار المرتبطة بها. هذا الانخفاض قد يمتد إلى القطاعات المرتبطة بالطاقة والمعادن، ما يزيد من تراجع أسعارها في أسواق السلع خلال عام 2025.

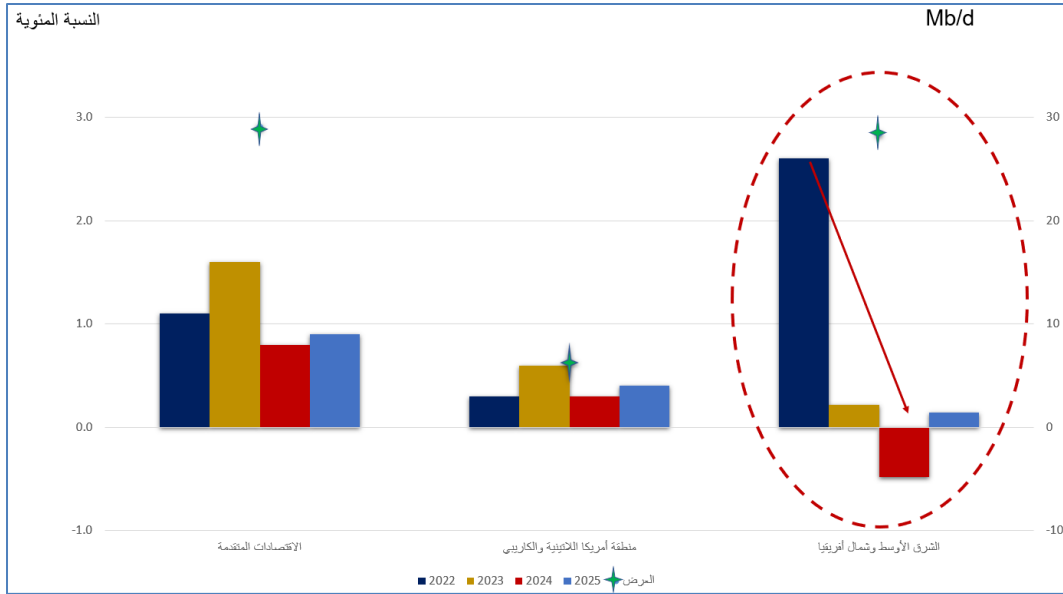
1. زيادة العرض النفطي: تستمر مجموعة أوبك+ في تنفيذ اتفاقياتها المتعلقة بتخفيضات إنتاج النفط الطوعية البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا، إضافة إلى تخفيضات سابقة بلغت 1.65 مليون برميل يوميًا، والتي تم تمديدتها عدة مرات بسبب انخفاض الطلب عن التوقعات. ومع توسع الإنتاج في الدول غير الأعضاء في أوبك+، قد تقرر المجموعة التركيز على زيادة حصتها السوقية بدلًا من الحفاظ على الأسعار. في حال قررت أوبك+ إلغاء التخفيضات الطوعية البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا خلال عام 2025—بما يتماشى مع السياسة المعلنة ولكنه عكس الافتراضات الأساسية—فإن الإنتاج العالمي للنفط سيتجاوز الطلب بشكل ملحوظ. وإذا لم يحم المصدرون الآخرون بتقليل إنتاجهم لتعويض الزيادة، فمن المتوقع أن يزيد الإنتاج العالمي في 2025 بمقدار 1.5 مليون برميل يوميًا عن المستوى الأساسي المتوقع. ونتيجة لذلك:

- سترتفع المخزونات العالمية للنفط بشكل كبير، مما يشكل ضغطًا على الأسعار ويؤدي إلى تراجعها.
- من المتوقع أن ينخفض سعر خام برنت ليبلغ متوسط 66 دولارًا للبرميل في 2025، أي أقل بنسبة 10٪ من التوقعات الأساسية وأقل بنسبة 18٪ من متوسط السعر المتوقع لعام 2024.

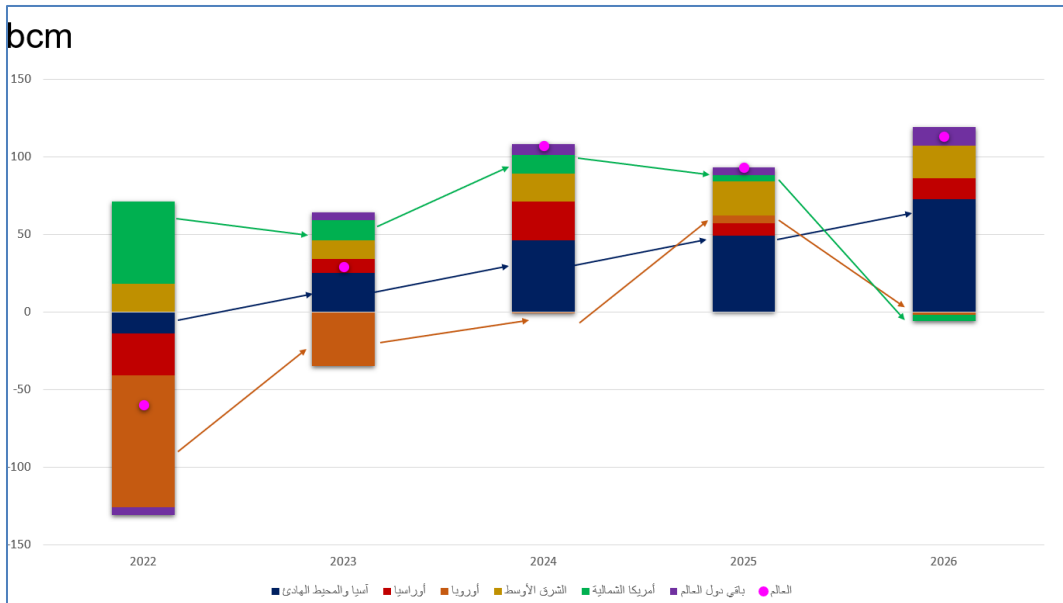
2. ضعف النشاط الصناعي العالمي: في ظل ارتفاع أسعار الفائدة واستمرار ضعف نمو التجارة العالمية، تشير البيانات الأخيرة إلى مخاطر تنافسية للنشاط الصناعي العالمي:

- **منطقة اليورو:** تراجع الإنتاج الصناعي لمعظم عام 2024 مقارنة بالعام السابق، رغم انخفاض معدلات الفائدة.
- **مؤشرات التصنيع العالمية:** أظهرت مؤشرات مديري المشتريات للتصنيع انخفاضًا في الإنتاج والطلبات الجديدة والصادرات خلال الربع الثالث من عام 2024.
- **الصين:** استمرار ضعف الطلب المحلي وتأثيرات سلبية مستمرة من قطاع البناء، الذي يُعدّ جوهريًا للسلع الأساسية. وإذا لم تؤت التدابير التحفيزية في الصين ثمارها، وازداد ضعف قطاع العقارات، فقد ينخفض النمو الاقتصادي في الصين دون التوقعات.

رسم بياني رقم 6: التغير في إمدادات النفط حسب المنطقة



رسم بياني رقم 7: التغير في الطلب على الغاز حسب المنطقة



1. التضخم العالمي لأسعار المستهلك:

- مع استمرار انخفاض أسعار الطاقة والسلع الغذائية، من المتوقع أن تواصل هذه الانخفاضات التأثير في تخفيض التضخم العام، لا سيما في مكوّناته غير الأساسية.
- ستساعد أسعار السلع المنخفضة البنوك المركزية في إعادة التضخم إلى مستوياته المستهدفة، خاصة في الاقتصادات الناشئة والنامية (EMDEs) حيث يشكّل الغذاء والطاقة نسبة كبيرة من سلال الاستهلاك.
- قد يؤدي تراجع أسعار السلع إلى تقليل توقّعات التضخم لدى المستهلكين، مما يسهم في تخفيف الضغوط التضخمية الأساسية.

2. الأمن الغذائي:

- قد يؤدي انخفاض أسعار السلع الغذائية إلى تحسين القدرة على تحمّل تكاليف الغذاء في الاقتصادات الناشئة، مما يساعد في تخفيف انعدام الأمن الغذائي في بعض السياقات.
- ومع ذلك، فإن الأزمات الغذائية المحلية الناتجة عن الحروب والكوارث الطبيعية، والصدمات الاقتصادية تبقى عوامل معقدة تؤثر على العلاقة بين أسعار السلع العالمية وانعدام الأمن الغذائي.
- على الرغم من انخفاض أسعار الغذاء العالمية، لا تزال معدلات نقص التغذية مرتفعة، حيث أثرت على أكثر من 9٪ من سكان العالم في عام 2023، ومن المتوقع أن تزداد لتصل إلى 735 مليون شخص في 2025.

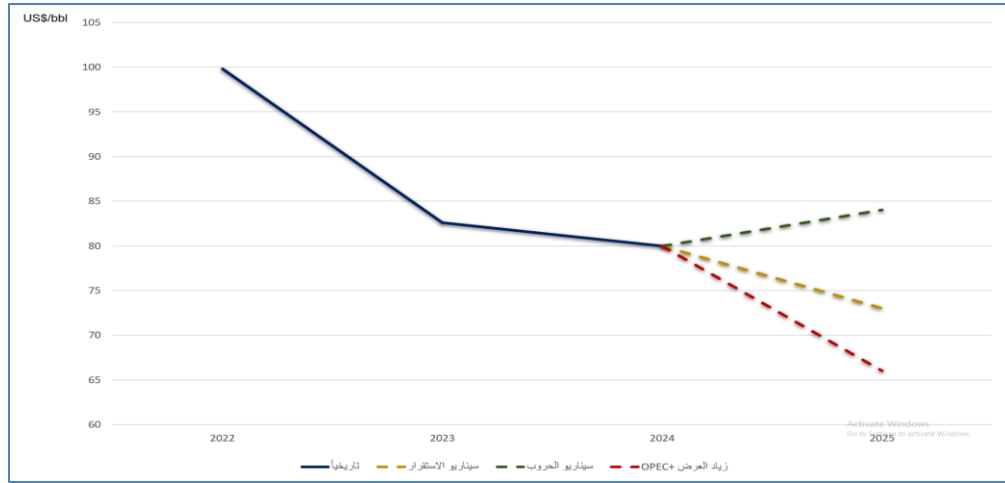
3. ارتفاع أسعار السلع بسبب النزاعات:

- يمثل ارتفاع أسعار السلع الناجم عن الحروب صدمة سلبية للاقتصاد العالمي، مما يؤدي إلى زيادة التضخم العام من خلال تأثير مباشر على أسعار الطاقة والغذاء، وتأثير غير مباشر عبر ارتفاع تكاليف المدخلات الأساسية.
- قد تؤدي هذه الزيادة إلى عودة القلق بشأن التضخم المرتفع في العديد من الاقتصادات، مما قد يحد من التوقّعات بشأن تخفيضات واسعة في أسعار الفائدة، ويؤدي إلى تشديد الظروف المالية العالمية، وبالتالي يحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
- سيتأثر دخل الأسر بارتفاع أسعار السلع الأساسية، مما يضعف نمو الاستهلاك.

4. زيادة الإمدادات النفطية:

- يمكن أن تمثل زيادة الإمدادات النفطية صدمة إيجابية للاقتصاد العالمي على المدى القريب، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الطاقة (رسم بياني رقم 8) وزيادة الدخل الحقيقي للمستهلكين، وتخفيض تكاليف الإنتاج الصناعي، وتحسين شروط التجارة في الدول المستوردة للنفط.
- ومع ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط قد يبطئ التحوّل نحو الطاقة النظيفة من خلال تشجيع استهلاك الوقود الأحفوري.
- كما أن التأثير الإيجابي على النشاط الاقتصادي العالمي قد يكون محدوداً، بناءً على تجارب سابقة مثل انخفاض أسعار النفط بين 2014-2016، حيث لم تؤدّ تلك الانخفاضات إلى تعزيز ملحوظ للنمو العالمي.

رسم بياني رقم 8: أسعار نفط برنت في عام 2025 وفق عدة سيناريوهات



رابعاً ازدواجية الدعوة إلى السلام

تشير التقارير الاقتصادية والبيانات المتعلقة بتجارة الأسلحة وأسواق السلع إلى أن التوترات الجيوسياسية ستظل تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط والطويل. وعلى الرغم من التوقعات بانخفاض أسعار السلع الأساسية مثل النفط والمعادن تدريجياً، فإن الحروب المستمرة قد تخلق تحديات جديدة تؤدي إلى تقلبات غير متوقعة.

من الصعب جداً التنبؤ باتجاهات تجارة الأسلحة في المستقبل. ومع ذلك، يمكن أن تعطي البيانات المتعلقة بالطلبات والمفاوضات النهائية مؤشراً تقريبياً على الدول التي ستكون من بين أكبر المصدرين في السنوات القادمة. إن البيانات المتعلقة بالطائرات القتالية والسفن الحربية الرئيسية، التي تتمتع بقيمة سوقية عالية هي ذات أهمية خاصة. وكما يظهر الجدول أدناه، ستظل الولايات المتحدة أكبر مصدر للأسلحة الرئيسية في الأعوام المقبلة. ما سيحدث بالنسبة للموردين الرئيسيين الآخرين أقل وضوحاً، ولكن فرنسا، التي أصبحت ثاني أكبر مصدر للأسلحة في العالم خلال الفترة 2019-2023، لديها أيضاً عدد كبير نسبياً من الطائرات القتالية والسفن الحربية المعلقة مقارنة بمعظم الموردين الآخرين.

الجدول رقم 3: الأسلحة الرئيسية المحددة مسبقاً لتسليمها بعد عام 2023 من قبل أكبر 10 دول مصدرة للأسلحة

نوع السلاح	الولايات المتحدة الأمريكية	فرنسا	روسيا	الصين	ألمانيا	إيطاليا	المملكة المتحدة	الكيان الصهيوني	كوريا الجنوبية
الطائرات القتالية	1071	223	78	94	-	52	8	18	142
المروحيات القتالية	390	1	-	-	-	31	-	-	-
السفن الحربية الرئيسية	8	20	5	8	25	8	32	-	6
أنظمة SAM (صواريخ أرض-جو)	35	2	16	2	37	-	-	30	10
الدبابات	561	-	464	566	241	98	-	19	972
المركبات المدرعة	2848	498	8	1	1314	1757	20	45	609
المدفعية	718	141	-	126	31	-	-	95	1233

المصدر: قاعدة بيانات تجارة الأسلحة لمعهد SIPRI، آذار/مارس 2024

وعلى الرغم من التصريحات المتكررة التي تصدرها العديد من الدول الداعية إلى السلام والاستقرار العالمي، يظهر تناقض واضح بين هذه الدعوات وسياساتها العملية المتعلقة بتجارة الأسلحة. فالدول التي تتصدّر قائمة مصدري الأسلحة، مثل الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا، تسهم بشكل مباشر في تأجيج النزاعات، من خلال تزويد الدول المتصارعة والمناطق غير المستقرة بوسائل القتل والتدمير. هذا التناقض لا يقف عند تصدير الأسلحة فقط، بل يمتد إلى الدول المستوردة، التي تدّعي العمل لتحقيق الاستقرار لكنها توجّه مواردها نحو التسلح بدلاً من التنمية.

هذه السياسات المزدوجة تجعل من الدول النامية، خاصة في الشرق الأوسط وإفريقيا، ساحات للصراعات الإقليمية والدولية. ونتيجة لذلك، تتفاقم اضطرابات الأسواق العالمية، حيث تعطل الحروب سلاسل الإمدادات الحيوية للطاقة والغذاء والمعادن. على سبيل المثال، أدى تدفق الأسلحة إلى أوكرانيا والشرق الأوسط إلى تفاقم الأزمات، مما زاد من تقلبات أسعار النفط والغاز، ورفع تكلفة السلع الزراعية، وخلق حالة من انعدام الأمن الغذائي في العديد من الدول النامية. وهذا بدوره يضعف النمو الاقتصادي ويؤثر سلباً على جهود التنمية المستدامة. فبدلاً من استثمار الموارد في البنية التحتية والتعليم والصحة يتم توجيهها نحو التسلح، مما يؤدّي إلى تراجع جودة الحياة وارتفاع معدلات الفقر في الدول المتأثرة بالنزاعات. وعلى الدول التي تدعو إلى السلام أن تتحمل مسؤولية أفعالها وتراجع سياساتها المتعلقة بتجارة الأسلحة. فالتناقض بين الأقوال والأفعال يساهم في استمرار النزاعات وتعميق الفجوات الاقتصادية. ويتطلب الأمر خطوات حاسمة نحو تقييد تجارة الأسلحة، والالتزام بدعم التنمية المستدامة، وضمان استقرار الأسواق العالمية، بما يحقق العدالة الاقتصادية ويعزز الأمن الغذائي والتنمية في جميع أنحاء العالم.